(والإلغاء) معطوف على بالتعليق و (ما) موصول اسمى فى محل نصب على المفعولية على الاحتمال الأول وفى موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الثانى وعليهما فهى نعت لمحذوف و (من قبل) متعلق صلة ما و (هب) مضاف إليه والتقدير وخص بالتعليق والإلغاء الأفعال التى ذكرت من قبل هب (والأمر) بالنصب مفعول ثان بالزم على حذف مضاف و (هب) مبتدأ و (قد) حرف تحقيق و (الزما) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى هب وهو المفعول وجملة قد ألزما خبر هب والألف للإطلاق والأصل وهب قد ألزمه العرب صيغة الأمر فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول الأول ثم المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ففيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ولايجوز إلا فى الشعر ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وجملة قد ألزما خبر الثانى وهو خبره خبر الأول والعائد إلى المبتدأ الثانى الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل المستتر فى ألزم والعائد إلى المبتدأ الأول محذوف والتقدير والأمر هب قد ألزمه لسلم من هذا.

وغير المتصرف اثنان، وهما (هَبْ، وتعلَّمْ) بمعنى اعْلَمْ، فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، ولايكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو «صيِّر» وأخواتها صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢١٠- كذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كلَّ مَالَهُ زُكِنْ

(من سواهما) أى من سوى وهب وتعلم لأنهما لازمان للأمر. و (كذا) خبر مقدم و (تعلم) بتشديد اللام مبتدأ مؤخر (ولغير) فى موضع المفعول الثانى باجعل و (الماضى) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه و (من سواهما) فى موضع الحال ويجوز أن يكون فى موضع النعت لغير لأنها لاتتعرف بالإضافة لشدة إبهامها (واجعل) فعل أمر من جعل بمعنى صير يتعدى لاثنين و (كل) مفعوله الأول فتحته فتحة إعراب وتقدم مفعوله الثانى فى الجار والمجرور قبله و (ما) موصول اسمى مضاف إليه و (له) متعلق بزكن و (زكن) بمعنى علم مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وجملة زكن صلة ما و (زكن) من الألفاظ الخاصة بمعجم